أصحاب السعادة

السيدات والسادة

- في البداية، أعرب عن امتناننا العميق لحكومة أنتيغوا وبربودا على حسن الضيافة، ونشيد بجهودهم في الإعداد والتنظيم الذي أدى إلى نجاح مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للدول الجزرية الصغيرة النامية.
- تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات فريدة وملحة بسبب صغر حجمها وعزلتها الجغرافية وتعرضها للتحديات المختلفة ومنها تغير المناخ والكوارث الطبيعية. كما تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحدياتاً اقتصادية، بما في ذلك التنوع المحدود في الصادرات، وارتفاع تكاليف النقل، والتعرض للتقلبات في أسعار السلع الأساسية العالمية. إن هذه القيود والظروف الاقتصادية تعيق جهود التنمية المستدامة، لذا لابد من إعطاء الأولوية لاحتياجات وتطلعات الدول الجزرية الصغيرة النامية والسعي لدعم هذه الدول في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

- إن التعاون والدعم الدوليين يسهمان بشكل كبير في التصدي للتحديات المتعددة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنها تقديم التمويل، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والمساعدات الإنمائية المصممة خصيصًا لتعزيز القدرة على الصمود وتعزيز التنمية المستدامة.
- كذلك، لابد من دعم دور الدول النامية، ومنها الدول الجزرية الصغيرة، وإشراكها في عمليات صنع القرار، مما يعزز من دورها على المستوى الدولي، ويعكس اهتماماتها وتطلعاتها بالإضافة إلى مواجهة تحدياتها بشكل أفضل.
- وينبغي رفع الوعي بظروف الدول الجزرية الصغيرة والنامية الفريدة من نوعها، التي ستمكننا من تمكين تلك الدول لبناء مستقبل مرن ومستدام لشعوبها وبيئتها.

السيد الرئيس،،

- إن المملكة العربية السعودية تولي أهمية كبرى لتعزيز العلاقات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودعم تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وذلك من خلال عدد من الاتفاقيات المبرمة والتي تمثل خطوةً ايجابية في مجال التعاون الإنمائي بين المملكة العربية السعودية والدول

الجُزرية في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، والتي ستفتح الباب لمزيد من التعاون والشراكات في المستقبل.

- أيضاً، وفي إطار مهمة الصندوق السعودي للتنمية المتمثلة في تعزيز التنمية المستدامة العالمية، قام الصندوق بتمويل أكثر من 800 مشروع تنموي بقيمة اكثر من ٢١ مليار دولار أمريكي في أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم، ويعمل الصندوق حاليا على توسيع نطاق عمله في منطقة البحر الكاريبي وتعزيز العلاقات مع عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث قام مؤخراً بتمويل ٦٣ مشروع يدعم البنية التحتية والطاقة والقطاعات الرئيسية الأخرى في عدد من الدول الجزرية الصغيرة والنامية.
- وفي العام الماضي، وعلى سبيل المثال لا الحصر، تم توقيع اتفاقيتين لقروض تنموية بقيمة إجمالية تبلغ 140 مليون دولار أمريكي لدعم تطوير البنية التحتية مع حكومتي جزر البهاما وجمهورية موريشيوس، و61 مليون دولار اتفاقيات قروض تنموية مع سانت فنسنت وجزر غرينادين، وبليز. حيث تم التوقيع على هذه الاتفاقيات التنموية كجزء من التزام المملكة بدعم التنمية المستدامة في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع أنحاء العالم، وذلك للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في تلك الدول.

- استضافت المملكة في العام الماضي الاجتماع المعني بالتعاون والتنسيق بين الدول العربية ودول جزر الباسيفيك، وأثمرت نتائجه عن تعزيز التعاون وإقامة شراكات في مجالات متنوعة ومنها والاقتصاد، والتجارة، والاستثمار، والطاقة المتجددة، والسياحة والنقل، وحماية البيئة، والحفاظ على المناطق البحرية، والتنوع البيولوجي، والأرصاد الجوية، والاستجابة للكوارث الطبيعية، والعلوم والتكنولوجيا، والاتصالات، والثروات البحرية.
- وكجزء من استمرار دعم المملكة للدول الجزرية الصغيرة النامية، قدمت المملكة مساهمة بـ ١٠٠ ألف دولار لدعم تحضيرات هذا المؤتمر، إيماناً منا بأهمية دور الدول الجزرية الصغيرة والنامية، ولمد يد العون في ظل التحديات العالمية المتصاعدة.

السيد الرئيس،

- تؤدي الدول الجزرية الصغيرة النامية دورًا محوريًا في المحادثات العالمية المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ والحفاظ على البيئة. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها، فإن التراث الثقافي الغني، والتنوع البيولوجي للدول الجزرية الصغيرة النامية يساهمان بشكل كبير في التنوع العالمي. إن الاعتراف بالاحتياجات والاهتمامات المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومعالجتها

ليس واجبًا أخلاقيًا فحسب، بل إنه ضروري أيضًا لتحقيق مستقبل أكثر شمولاً وإنصافًا واستدامةً لجميع الدول.

وفي الختام،

- إن باستطاعة المجتمع الدولي أن يعزز قدراً أعظم من التضامن والتعاون والتقدم نحو الأهداف المشتركة المتمثلة في الرخاء والرعاية البيئية، ومن خلال إعطاء الأولوية لمصالح وتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا شك أن التعاون والتضامن الدولي هو الأساس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، وستستمر المملكة بالعمل على تعزيز الروابط مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتعاون معها للتصدي للتحديات المشتركة في سبيل التنمية والتقدم.

شكراً السيد الرئيس